الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤١
المعقودة يوم الثلاثاء
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

الرئيس: السيد بيريس - بالون (أوروغواي)

ثم: السيد غيريرو (الفلبين)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد بيريس - بالون (أوروغواي)
(الرئيس)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٨٩ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/47/SR.41
19 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

تنظيم الأعمال

١ - الرئيس: قال إنه نظرا للتأخر في نشر الوثائق ذات الصلة فإنه يتعين تأخير النظر في البند ٩٠ من جدول الأعمال حتى صباح يوم الخميس ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر واقترح على ضوء هذا التغيير أن تبدأ اللجنة نظرها في البند ٧٨ (ب) صباح يوم الأربعاء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢ - وقد تقرر ذلك.

البند ٨٩ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/47/14، الملحق رقم ١٤، و A/47/458)

٣ - السيد جينسن (مدير ونائب وكيل الأمين العام لشؤون الإعلام): عرض تقرير الأمين العام عن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) (A/47/458) الذي يركز بصورة خاصة على الحاجة إلى تعزيز التدريب باعتباره أداة للتصدي للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة ولتنشيط المنظمة. واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٦، وضع الأمين العام ترتيبا تركز بموجبه أنشطة اليونيتار على التدريب وألغى وظيفة وكيل الأمين العام وعين مدير المكتب الأوروبي مديرا تنفيذيا بالوكالة.

٤ - وذكر بأن اليونيتار يعاني منذ عدة سنوات من صعوبات مالية خطيرة وهو مدين حاليا للأمم المتحدة بما يزيد عن ١٠ ملايين من الدولارات. وقد خلص الأمين العام إلى نتيجة تقول بأن النهج الأفضل يقوم على استيلاء الأمم المتحدة على مبنى اليونيتار في نيويورك مقابل إلغاء الدين. ونتيجة لذلك فإن مقر اليونيتار سينتقل إلى جنيف. ومن شأن هذا أن يمكن من إقامة صلة وثيقة بين اليونيتار ومركز التدريب الدولي في تورين، إيطاليا، التابع لمنظمة العمل الدولية، حيث أن بإمكان هذا المركز أن يستوعب أنشطة اليونيتار التدريبية.

٥ - وأوضح أن التصفية التدريجية لمكتب اليونيتار في نيويورك لن تؤثر على الأنشطة التدريبية في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف في المقر، حيث سيستمر تنفيذ هذه الأنشطة تحت رعاية الأمم المتحدة. كذلك ستوضع الترتيبات لمواصلة برامج التدريب ولا سيما تلك المتعلقة بحفظ السلم، وذلك بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلم.

٦ - وأشار إلى أن الأمين العام اضطلع بدراسة استقصائية عن مختلف معاهد الأمم المتحدة العاملة في ميدان التدريب والبحث وهو يعتزم مواصلة هذه الدراسة في سياق الاستعراض الحالي لهياكل الأمانة العامة.

٧ - السيد بواسار (المدير التنفيذي بالوكالة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): قال إن الإحصاءات الواردة في تقريره (A/47/14) تبين أنه خلال السنتين الماضيتين بدأ العمل بقرابة ١٠٠ من البرامج المختلفة في حوالي ٣٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم، وقد شارك في هذه البرامج حوالي ٥٠٠ ٣ شخص. وبينما يمكن النظر في المستقبل الفوري لليونيتار من ناحية الهيكل المؤسسي أو الواقع المالي، فإنه يقترح أن يقتصر في عرضه على البرامج. فالنتائج مرضية عموما لسببين اثنين: أولهما الأولوية المتزايدة التي تعطى لتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وثانيهما هو نجاح اليونيتار في خلق مفهوم أصيل ومجدد للتدريب. فالبرامج، قبل أن يضطلع بها تخضع لدراسة جدوى متعمقة ويجري اقتراح إطار مفاهيمي ومنهجية تدريبية مناسبة. بعد ذلك تدعى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى المساهمة. وقد اتبعت هذه المنهجية بنجاح لفترة خمس سنوات في البرامج التي تمول من منح الأغراض الخاصة، والتي تمكنت خلال عام ١٩٩٢ من تعبئة موارد تزيد عشرة أضعاف عن موارد الصندوق العام لليونيتار. وسيتعين على اليونيتار بعد سنة ١٩٩٣ التي ستكون سنة انتقال، أن يعمل في إطار الحدود الصارمة التي تفرضها الأموال التي سيمكنه تعبئتها، وعليه أن يخفض البرامج المقبلة وأن يركزها بصورة أكبر على الاحتياجات التدريبية الماسة.

٨ - وتابع قائلا إن هذه البرامج، كما كان عليه الحال في الماضي، يتعين أن تركز على ميادين من قبيل التدريب في مجال الدبلوماسية والمفاوضات، بما في ذلك تسوية المنازعات في الميادين الاقتصادية أو التجارية أو السياسية أو البيئية؛ والتدريب لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتدريب على إدارة الموارد البيئية والطبيعية؛ وتدريب الدبلوماسيين على استعمال نظم البيانات؛ والتدريب على الجوانب الهامة لحفظ السلم.

٩ - وانتقل إلى موضوع التمويل والإدارة فدعا إلى التمييز بوضوح شديد بين فئتين عريضتين من البرامج. فالبرامج التي تحمل على الصندوق العام لليونيتار ستبقى مفتوحة أمام مواطني جميع الدول. وستقدم ميزانيات هذه البرامج إلى مجلس الأمناء وفي حال الضرورة، إلى هيئات الإدارة والميزانية ذات الصلة في الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. ومن جهة أخرى فإن البرامج التدريبية المتعلقة بأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيستمر تنفيذها بناء على طلب البلدان النامية استجابة إلى احتياجات محددة جيدا، وسيتم توفير التمويل لهذه البرامج من خلال التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو الثنائي. وسيجري إعداد برنامج منفصل للعمل وسيقدم إلى مجلس أمناء اليونيتار للحصول على موافقته، مقترنا بميزانيات مفصلة لكل مشروع. وسيجري هذا كله بالتعاون مع وحدات ومعاهد منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء.

١٠ - ولفت الأنظار إلى الحاجة إلى النظر في ثلاثة جوانب محيرة في حالة اليونيتار الراهنة الصعبة. أولا، بينما تستمر زيادة موارد الأغراض الخاصة، تتناقص موارد الصندوق العام. ثانيا، تتوقع الدول الأعضاء من اليونيتار أن يضطلع ببرامج تتزايد باستمرار ولكنها لا تمنحه إلا قدرا من المال يتناقص باستمرار. ثالثا، هناك تباين ساطع بين عدد الدول التي يشارك مواطنوها في البرامج وعدد الدول التي تقدم مساهماتها المالية.

(السيد بواسار)

١١ - ونتيجة لتحول اليونيتار تدريجيا إلى اللامركزية في أنشطته، بدأ المعهد إجراء طويل الأجل يستهدف تدريب المدربين وإقامة شبكات الاختصاصيين. على أن المشاق تحيق بالطريق المؤدي إلى تحقيق ذلك ولم يبق إلا القليل من الوقت لحل الصعوبات؛ ولكن المعهد سيواجه هذا التحدي فهو على وعي تام بالضرورة العاجلة لاحتياجات التدريب.

١٢ - السيد غيريرو (الفلبين)، نائب رئيس اللجنة، تولى رئاسة الجلسة.

١٣ - السيد زمان (باكستان): أعرب عن قلقه لما يقترحه الأمين العام في تقريره من التصفية الكاملة لمكتب اليونيتار في نيويورك، ذلك أن أنشطة المعهد وخصوصا تلك المتصلة بتدريب الدبلوماسيين في نيويورك وجنيف كان لها فائدتها الكبرى بالنسبة للبلدان النامية. واستصوب الإبقاء على مكتب صغير في نيويورك يقوم أيضا بمهمة الارتباط مع المقر الرئيسي بحيث لا تنقطع تماما فرص التدريب تلك.

١٤ - ونظرا لأن البحث يعتبر أحد الهدفين الأصليين لليونيتار، فإن من الواجب عدم إهماله في عملية إعادة التشكيل والإصلاح الحالية. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يكون المعهد مركزا لتنسيق أنشطة التدريب في منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - وأوضح أن الأثر الرئيسي للأنشطة التي يضطلع بها اليونيتار هو أثر ملموس على الصعيد القطري؛ ولذا ينبغي الابتعاد بالأنشطة التدريبية عن المركزية لا بتركيزها على تورين بل بتوجيهها إلى الميدان وذلك لمصلحة البلدان النامية. فالمركزية في تورين ستضر بالطابع المستقل للأعمال التي ينفذها اليونيتار وستؤدي إلى زيادة التكاليف بالنسبة للبلدان النامية ولا سيما من حيث السفر وبدلات الإقامة.

١٦ - ودعا إلى اتخاذ تدابير اقتصادية صارمة لمواجهة حالة اليونيتار. وأعرب عن موافقة وفده على القرار الداعي إلى تخفيض رتبة المدير التنفيذي إلى مد - ٢ وإلى إغلاق مكتب نيويورك.

١٧ - وشدد على وجوب الاستمرار في تزويد المعهد بمنحة محدودة من الميزانية العادية للأمم المتحدة بالإضافة إلى التبرعات وإلى منح الأغراض الخاصة، على نحو ما يقترحه المستشار الرفيع المستوى.

١٨ - السيدة هيلك (المملكة المتحدة): تحدثت باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها فأيدت الكثير من الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام بما في ذلك الاقتراح الداعي إلى نقل ملكية مبنى اليونيتار في نيويورك إلى الأمم المتحدة. وطالبت اليونيتار بتركيز جهوده على الأنشطة التدريبية كما طالبت بحل مشاكله المالية. ودعت إلى معالجة مسألة مستقبل اليونيتار على الأجل الطويل إذ لا يمكن تركه في حالة من الغموض تتزايد فيها ديونه باستمرار.

(السيدة هيلك، المملكة المتحدة)

١٩ - وقالت إن المعهد يجب أن يجتذب التبرعات اللازمة لتمويل أنشطته تمويلا كاملا، وهي أنشطة لا بد أن تستمر في تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وأوضحت أن المنح التي تقدمها الدول الأعضاء لتمويل عمليات اليونيتار في جنيف تفي بهذه الحاجة؛ وهي لذلك تؤيد الاقتراح الداعي إلى نقل المعهد إلى جنيف. وطلبت أن يتم بالكامل تمويل الأنشطة التي سيضطلع بها في المستقبل بعيدا عن جنيف من التبرعات.

٢٠ - وتابعت قائلة إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها توافق أيضا على استمرار اليونيتار في التعاون بصورة وثيقة مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، شريطة أن يكون هذا التعاون فعالا من حيث التكلفة وأن يحترم مجالات الاختصاص لكل من الهيئتين. وأعربت عن ترحيبها بما يعتزمه الأمين العام من وضع الترتيبات اللازمة لضمان عدم انقطاع برامج التدريب التي يضطلع بها اليونيتار في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

٢١ - السيد أليو (الكاميرون): ذكر بأن الجمعية العامة كانت قد اتخذت في السنة الماضية قرارها ١٨٠/٤٦ في شأن التدابير الانتقالية المتعلقة باختصاصات اليونيتار. ومذ ذلك الحين جرى تخفيض وظيفة المدير التنفيذي للمعهد إلى رتبة مد - ٢ كما نفذت اللامركزية فيما يتعلق ببرامج المعهد. ودعا إلى مواصلة البرامج وأعرب عن ترحيبه بلامركزية الأنشطة وبتعزيز العمليات المشتركة بين المؤسسات. وكرر اقتراح وفده الرامي إلى إقامة صلات تعاونية بين اليونيتار ومعهد العلاقات الدولية في الكاميرون.

٢٢ - وانتقل إلى الحديث عن حالة اليونيتار المالية، فقال إن المعهد يفتقر إلى مصدر للتمويل يتصف بالسلامة وبإمكانية التنبؤ به؛ وهذا هو السبب الذي يكمن خلف الدين الذي يزيد على عشرة ملايين من الدولارات. ونبه إلى أن هذه الحالة تعرض للخطر وضع البرامج وتؤدي إلى الغموض فيما يتعلق بمستقبل المعهد.

٢٣ - وأعرب عن تأييد وفده لاقتراح الأمين العام لنقل المبنى الذي يحتله مكتب اليونيتار في نيويورك إلى ملكية الأمم المتحدة مقابل إلغاء الدين وتغطية الالتزامات المالية لعام ١٩٩٢، شريطة أن تقترن هذه العملية بأحكام مالية أخرى تمكن من تحقيق الانتقال خلال عام ١٩٩٣.

٢٤ - وأعرب عن الأمل في أن لا يتسبب انتقال المعهد إلى جنيف في آثار سلبية على البرامج التدريبية للدبلوماسيين المعتمدين في نيويورك ولغيرهم. وأعرب عن تأييده لتوصية مجلس أمناء المعهد بتحويل مكتب نيويورك إلى مكتب تنفيذي صغير يكون مسؤولا عن تقديم هذا التدريب.

(السيد أليو، الكاميرون)

٢٥ - وفيما يتعلق بالتعاون بين اليونيتار والمركز الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، قال إن وفده يأمل في ألا يؤدي نقل بعض أنشطة اليونيتار إلى مركز تورين إلى إلغاء البرامج التي تعنى بالبلدان النامية.

٢٦ - السيد الهواري (الجزائر): أكد مجددا على الدور الفريد لليونيتار وعلى أهمية ولايته. فقد نفذ المعهد البرامج في ميادين الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستفيد الدول الأعضاء بصورة متزايدة من خدماته في تدريب موظفيها. وأشار إلى عملية التعاون الثلاثي الناشئة والمتمثلة في التعاون بين البلدان النامية المهتمة بتدريب موظفيها والبلدان المصنعة التي تمول البرامج والمعهد نفسه. أما الناتج الملموس لهذا التعاون فيتجسد في الحلقة الدراسية المعنية بالمسائل الإنمائية والتي نظمها اليونيتار بالاشتراك مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي. على أن الصعوبات المؤسسية والمالية مستمرة وهي صعوبات منعت المعهد من الاستفادة من طاقته الكاملة.

٢٧ - وبتوصية من المستشار المستقل الرفيع المستوى، تم الاضطلاع بعملية إصلاح شاملة تستهدف إعادة تنشيط المعهد. وتم تخفيض رتبة المدير التنفيذي كما أن أنشطة المعهد أصبحت الآن تركز على ميدان التدريب وذلك تفاديا للازدواج مع أنشطة المعاهد الأخرى.

٢٨ - وأوضح أن إحدى أخطر مشاكل المعهد إنما تتمثل في ما عليه للأمم المتحدة من دين. وقال إن وفده يعتبر أن ما يقترح من نقل ملكية مبنى مكاتب اليونيتار في نيويورك إلى الأمم المتحدة مقابل إلغاء الديون يعتبر حلا مناسبا. واستدرك فقال إن التوصيات الواردة في التقرير تمضي أكثر من ذلك إلى حد بعيد، فعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام يشير إلى أن البرامج التدريبية في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتي كان ينظمها اليونيتار في نيويورك ستستمر تحت رعاية الأمم المتحدة، تكمن المسألة فيما إذا كانت ولايات هيئات الأمانة العامة تسمح لها بالقيام بأنشطة يبدو أنها لا تتمتع بالخبرة للقيام بها ولا بالموارد اللازمة لها. أما مسألة اختيار مركز تورين لتركيز الأنشطة التدريبية فيه فتثير مسألة ما إذا كان هذا المركز سيجهز للمبادرة ببرامج التدريب المتخصصة وبتنظيمها. إضافة لذلك، فإن انتقال الدبلوماسيين والمشتركين من البلدان النامية إلى تورين يمكن أن يخلق من المشاكل أكثر مما يحل. ويرى وفده أن الإصلاح اللازم إنما يفترض استمرار اليونيتار في الوجود في شكل مختلف يكيف وفقا للظروف الجديدة.

٢٩ - وانتقل إلى مسألة تمويل اليونيتار فدعا إلى تغطية نفقات المعهد الإدارية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة وإلى تمويل أنشطته التدريبية عن طريق التبرعات. ودعا إلى الإبقاء على أماكن كافية للمعهد في نيويورك فضلا عن جنيف نظرا لضرورة الحفاظ على وحدة صغيرة في نيويورك.

٣٠ - السيد أوليسيميكا (نيجيريا): لاحظ أن اليونيتار لا يزال يثير الكثير من الاهتمام ولا يزال يتمتع بتأييد عدد كبير من الدول الأعضاء، الأمر الذي يشهد على أهمية الدور الذي لعبه في مساعدة البلدان النامية. من ذلك مثلا أن المعهد تعاون مع بلدان من قبيل أنغولا واثيوبيا وكينيا والمملكة العربية السعودية وفييت نام في تدريب دبلوماسييها.

٣١ - وذكر بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ فقال إن هذا القرار يؤكد الحاجة على إقامة اليونيتار على أساس مالي ثابت يمكن التنبؤ به وذلك بعد اتخاذ التدابير المؤقتة اللازمة واعترف بالوضع المالي المؤسف للمعهد منذ بداية السبعينات. فهناك منذ ١٥ سنة عجز في ميزانية الصندوق العام للمعهد ولا يزال المعهد يواجه صعوبات مالية خطيرة حيث يزيد دينه المتراكم على ١٠ ملايين من الدولارات. على أن الأزمة لا تؤثر إلا على الصندوق العام الذي استمر في التضاؤل بينما تزايدت باستمرار منح الأغراض الخاصة.

٣٢ - وأشار إلى أن سجلات اليونيتار تبين أنه خلال ٢٦ عاما من عمله لم يتبرع للصندوق العام إلا ٥٥ حكومة في أي من السنين بينما شارك حوالي ٠٠٠ ٨ شخص في حلقاته البحثية وحضر ٠٠٠ ١٦ شخص تقريبا مؤتمراته واجتماعات المائدة المستديرة التي عقدها. ولذا فإن من المحير أن كثيرا من الدول الأعضاء مستعدة للاستفادة من خدمات اليونيتار ولكنها تتردد في تقديم المساعدة لأعماله.

٣٣ - وتابع قائلا إن وفده، بعد أن استعرض تقارير المستشار المستقل الرفيع المستوى (A/46/482، المرفق) ومجلس أمناء اليونيتار (A/46/619) واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/46/624)، يؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/47/458) ولا سيما المقترحات الداعية إلى استيلاء الأمم المتحدة على مبنى اليونيتار مقابل إلغاء الدين وتغطية الالتزامات المالية لعام ١٩٩٢، والمقترحات الداعية إلى انتقال المعهد بصورة تدريجية إلى جنيف. كذلك يرحب وفده بالاقتراح الرامي إلى الربط بين اليونيتار في جنيف مع منظمة العمل الدولية ومركز التدريب الدولي في تورين بغية إقامة قدرة معززة لوضع برامج تدريبية مشتركة بين الوكالات. واستدرك فقال إن هذه المسألة تتطلب مع ذلك دراسة تمحيصية بهدف ضمان عدم الانتقاص من خدمات اليونيتار نتيجة لربطه بمركز تورين.

٣٤ - وأعلن أن نيجيريا، بينما ترحب باقتراح نقل مقر المعهد إلى جنيف، توافق على وجوب الاحتفاظ بوحدة للتدريب في نيويورك بغية مواصلة أنشطة معينة في المدينة.

٣٥ - ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق باقتراح نقل البرامج المختلفة المتمركزة في نيويورك إلى المكاتب المختصة في الأمانة العامة، نبه إلى أن النظام الأساسي لليونيتار يمكن المعهد من تنفيذ هذه البرامج بقدر من القيود يقل عما يمكن أن تواجهه الأمانة العامة إذا كان لها أن تنفذ تلك البرامج بنفسها.

٣٦ - وفيما يتعلق بالاعتمادات المالية لليونيتار المعاد تشكيله، قال إن وفده يؤيد تمويل الميزانية الإدارية لليونيتار وبرامجه التدريبية في المستقبل من التبرعات ومنح الأغراض الخاصة والتكاليف الثابتة

(السيد أوليسيميكا، نيجيريا)

للوكالات المنفذة، على أن تغطى تكلفة البرامج التدريبية التي تجري بناء على طلب محدد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها من المنظمة التي تطلب هذه البرامج.

٣٧ - وفي الختام أعرب عن تقديره لأعمال المعهد وأكد مجددا دعم نيجيريا الكامل له.

٣٨ - السيد بيريس - بالون (أوروغواي)، عاد إلى تولي رئاسة الجلسة.

٣٩ - السيد ايساكوف (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير الأمين العام عن اليونيتار (A/47/458) يبرز مسائل مختلفة تتعلق بالإصلاح اللازم للمعهد، من قبيل الحاجة إلى ترشيد أنشطته والاستفادة بصورة أكثر فعالية وعناية من الموارد المالية الشحيحة المتاحة له. وقد أصبح لهذه المسائل أهميتها الحاسمة نظرا للحالة الخطيرة للصندوق العام لليونيتار ولنظام التبرعات.

٤٠ - وأوضح أن الدور الذي يلعبه اليونيتار في ميدان التدريب يجعل من الضروري التوصل إلى حل شامل للوضع الراهن. وتفيد خبرة السنة الماضية في عدم التأمل بالتبرعات للصندوق العام بل العمل على إيجاد مصادر جديدة للتمويل. وعلى هذا فإن الاتحاد الروسي يؤيد الاقتراح الرامي إلى نقل مقر اليونيتار إلى جنيف ونقل ملكية مبنى المعهد إلى الأمانة العامة. ودعا إلى دراسة إمكانية أخرى تتمثل في تأجير المبنى لفترة طويلة بحيث يمكن إيفاء دين اليونيتار تدريجيا في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٤١ - وانتقل إلى تمويل أنشطة المعهد الجارية فقال إن الاتحاد الروسي كان قد أعرب في مناسبات أخرى عن معارضته لاستكمال الصندوق العام لليونيتار من الميزانية العادية للأمم المتحدة. فهذا النوع من الخطوات التي ترمي إلى إنفاذ اليونيتار لا تتمشى مع النظام الأساسي للمعهد باعتباره هيئة مستقلة يجب أن يتم تمويلها من التبرعات حصرا.

٤٢ - ونبه إلى أن المشاكل التي تواجه المعهد والعيوب فيه ينبغي ألا تعتبر سببا للانتقاص من منجزاته التي حققها خلال السنوات القليلة الماضية. فقد استن مدراء المعهد الجدد تدابير تجديدية تراعي الحالة الراهنة للمعهد والاحتياجات العملية للدول الأعضاء؛ من ذلك مثلا البرنامج الفرعي الذي بدأه اليونيتار عام ١٩٩٣ فيما يتعلق بدبلوماسية المؤتمرات المتعددة الأطراف للممثلين من البلدان المختلفة في رابطة الدول المستقلة.

٤٣ - واختتم كلمته بالتشديد على أنه لا يمكن الاستمرار في إرجاء اتخاذ التدابير العملية الرامية إلى إعادة تشكيل اليونيتار إذ يتعين العثور على حلول محددة فورا.

٤٤ - السيد بيزينسكي (بولندا): قال إنه يشاطر المتكلمين السابقين الرأي ولا سيما فيما يتعلق بفكرة تركيز اليونيتار على البرامج التدريبية والبحوث المتصلة بالتدريب؛ وكذلك فيما يتعلق بوجوب تحسين إدارة اليونيتار مع ضمان كفاءة عملياتها في الوقت نفسه؛ وبوجوب تمويل أنشطته من التبرعات. واعتبر أن انتقال اليونيتار إلى جنيف يمثل طريقة جيدة لتحقيق هذه الأهداف.

٤٥ - السيد غيريرو (الفلبين): ذكر بأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث كان قد أنشئ لتقديم التدريب المهني للدبلوماسيين ولموظفي الخدمة المدنية الدولية، فالدبلوماسيون لا يمكنهم أن يعتمدوا في معرفتهم على كتاب كلاسيكيين من قبيل غروشياس وهوبز حصرا فهم بحاجة إلى التعرف على النظم الحديثة الكثيرة من قبيل عمليات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحفظ السلم. ولقد درب اليونيتار عشرات الدبلوماسيين لا سيما من العالم النامي. على أن المشاكل التي حلت بالمعهد في السنوات الأخيرة أدت بالكثيرين إلى التفكير بأنه قد فقد فائدته وأصبح منظمة زائدة عن الحاجة في منظمة الأمم المتحدة.

٤٦ - وقال إن اليونيتار منذ إنشائه تقريبا كان يواجه صعوبة التمويل من التبرعات وحدها. فقد انخفضت مساهمات الحكومات مما أدى إلى زيادة دين اليونيتار بالرغم من التخفيضات الكبرى في الميزانية؛ ففي عام ١٩٩١ زاد العجز عن ٠٠٠ ٧٠٠ دولار بينما اقترب في عام ١٩٩٢ من مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار.

٤٧ - وذكر بأن وفده في الدورة السادسة والأربعين كان قد أيد توصيات الخبير الاستشاري المستقل المعني باليونيتار والتابع للأمين العام، بما في ذلك اقتراحاته المتعلقة بقصر أنشطة اليونيتار البحثية على المجالات التي يتمتع فيها المعهد بميزة مقارنة وبوجوب تقديم اعتماد من الميزانية العادية لليونيتار بعد إعادة تشكيله. أما وقد شدد وفده على الحاجة إلى الإصلاح في تلك الجلسة فإنه الآن يرحب بالتدابير المؤقتة المتخذة في اتجاه هذا الإصلاح.

٤٨ - وقال إن مجلس أمناء اليونيتار قبل في آب/أغسطس ١٩٩٢ الخيارات التي اقترحها الأمين العام، بما في ذلك شراء مقر المعهد بقصد إلغاء دينه، ونقل مقره إلى جنيف. وكان العضو الفلبيني في مجلس الأمناء قد انضم إلى مقررات المجلس المتخذة بتوافق الآراء مع أنه أبدى بعض التحفظات فيما يتعلق بنقل اليونيتار إلى جنيف وهي تحفظات يكرر وفده الإعراب عنها الآن. وأوضح أن بإمكان اليونيتار إذا بقي في نيويورك أن يحتفظ بمجموعة موظفين أساسية تكون وظائفها أقل ولكن أكثر تخصصا، أما إذا نقل المعهد إلى جنيف فإنه سيعتمد عمليا على مركز التدريب الدولي في تورين مما سيجعله زائدا عن الحاجة.

٤٩ - السيد ليشيم (النمسا): أعرب عن الأسف لأن يكون المعهد في أزمة لا خلاص منها تقريبا في وقت يبدو أن الحاجة إليه أكبر من أي وقت مضى.

(السيد ليشيم، النمسا)

٥٠ - وتابع قائلا إن اليونيتار لم ينشأ ليقوم بالتدريب بغض النظر عن نوعه. فهو مكرس لتحسين القدرة المهنية لموظفي الخدمة المدنية الدولية وللدبلوماسيين. وأكد على وجود حاجة إلى تحسين القدرات الإدارية للأمم المتحدة ولإيجاد الطريق لتحسين التحليل والتقييم ووضع السياسة على الصعيد المشترك بين القطاعات فيما يتعلق بمسائل تتصل بالتنمية المستدامة.

٥١ - وقال إن أداء الأمانة العامة للأمم المتحدة لن يتحسن إلا إذا استوعب موظفو الأمانة على مختلف مستويات المسؤولية مفاهيم الإدارة الحديثة. وهناك حاجة أيضا للبحوث التي ترمي إلى تحديد النهج الإداري الأنسب بالنسبة للأمم المتحدة. وتساءل كيف يمكن تلبية هذه الحاجات مع الحديث في الوقت نفسه عن تحجيم اليونيتار أو إلغائه أو نقله. ودعا إلى التمييز بين مختلف اختصاصات اليونيتار التدريبية وتقييم الترابط بينها لكي يصار بعد ذلك، وبعد ذلك فقط، إلى تحديد الإطار المؤسسي الذي سيوفر الاستجابة الأفضل والأكثر فعالية من حيث التكلفة لتلك الاحتياجات.

٥٢ - أولا، هناك حاجة إلى البرامج التدريبية الموجهة إلى البلدان النامية والمتصلة بمسائل تقنية محددة في ميدان التنمية. وينبغي تمويل هذه البرامج من أموال المساعدة التقنية المختلفة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٣ - ثانيا، ينبغي تقديم التدريب للموظفين والدبلوماسيين على المستويين الابتدائي والمتوسط، وخصوصا في المستويات الدنيا وفي مقار المنظمات الدولية المعنية، على أن يتم ذلك إن أمكن على أساس التمويل الطوعي.

٥٤ - ثالثا، ينبغي لهيئة مركزية تابعة للأمم المتحدة أن تقدم برامج التدريب لكبار الموظفين فيما يتعلق بالمسائل العالمية المشتركة بين القطاعات والإدارة والتنمية المؤسسية الطويلة الأجل لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - وأشار إلى أن القدرات البحثية لليونيتار لم تستخدم بالكامل في أي وقت من الأوقات. وهناك حاجة محسوسة لإجراء البحوث في إطار الأمم المتحدة. وإضافة لذلك هناك مسألة أوسع تتعلق بالبحوث في موضوع الدور المتزايد الأهمية للعلوم في وضع القرارات على الصعيد المتعدد الأطراف.

٥٦ - ونبه إلى قلة المؤسسات التي تمتلك القدرة على توفير التحليلات الدولية المشتركة بين القطاعات والمتعددة التخصصات فيما يتعلق بالمسائل العالمية. ودعا إلى تعزيزالتعاون مع تلك المؤسسات وإعطائه صفة الديمومة.

(السيد ليشيم، النمسا)

٥٧ - واختتم مؤكدا على الحاجة الماسة للتمكن الآن من تحقيق النوعية المؤسسية اللازمة للاستجابة لمسائل العصر، وعلى أن الحاجة ستكون أشد فيما يتعلق باحتياجات الغد.

٥٨ - السيدة يانغ يانيي (الصين): قالت إن اليونيتار منذ إنشائه قام بقدر كبير من الأعمال في ميدان التدريب المهني والبحوث. وقد ساعدت مساهمته هذه الموظفين على تحسين مشاركتهم الفعالة في الأنشطة المتعددة الأطراف. ولذا فإنها تتفق مع الأمين العام في فكرته التي عرضها في تقريره والداعية إلى تعزيز الأنشطة التدريبية في منظومة الأمم المتحدة.

٥٩ - وانتقلت إلى مسألة دين المعهد فذكرت أنها مشكلة بقيت قائمة منذ عهد طويل. وعلى هذا فإن وفدها يؤيد توصية الأمين العام بنقل ملكية مبنى اليونيتار في نيويورك إلى الأمم المتحدة والتصفية التدريجية لمكتب اليونيتار في نيويورك ونقل مقره إلى جنيف.

٦٠ - واعتبرت، فيما يتعلق بما يقترح من إنشاء ربط بين اليونيتار في جنيف ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في إيطاليا، أن النظر في هذه المسألة يعتبر أمرا سابقا لأوانه وينبغي أن ننتظر بدء عمل المعهد في جنيف.

٦١ - وقالت إن برامج التدريب السنوية التي يضطلع بها اليونيتار في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف في نيويورك لها قيمة كبيرة وقد استفاد منها كثير من الدول الأعضاء ولا سيما من العالم النامي. وأعربت عن أملها في ألا يتأثر هذا الاختصاص سلبيا بنقل المعهد إلى جنيف.

٦٢ - وأعربت عن تأييد وفدها لتوصية الأمين العام الداعية إلى مواصلة تمويل أنشطة التدريب التي يقوم بها اليونيتار عن طريق التبرعات وعن طريق منح الأغراض الخاصة. وقالت إن الصين تعلق دائما أهمية كبرى على أعمال المعهد وهي تؤيدها. كما أن الصين شاركت بنشاط في كثير من برامج المعهد التدريبية. وأعلنت أن حكومة الصين قررت أن تقدم للمعهد تبرعا قدره ٠٠٠ ١٠ دولار لسنة ١٩٩٣.

٦٣ - السيدة آدمسون (استراليا): قالت إن وفدها يؤيد رأي الأمين العام القائل إن من الأساسي في إطار الأمم المتحدة المعاد تنشيطها العمل على تعزيز فرص التدريب. وهو يؤيد أيضا ملاحظات الأمين العام حول التدريب والواردة في بيانه عن الخدمة المدنية الدولية وهو البيان الذي ألقاه أمام اللجنة الخامسة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٦٤ - ولفتت أنظار اللجنة إلى الأعمال التي تضطلع بها الجمعية العامة وعدة لجان رئيسية خلال الدورة الحالية فيما يتعلق بموضوع الدبلوماسية الوقائية في إطار تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم"

(السيدة آدمسون، استراليا)

(A/47/277) وذكر بأن وزير استراليا لشؤون الخارجية والتجارة دعا في بيانه أثناء المناقشة العامة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تشجيع ومساعدة الأطراف في المنازعات على حل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية. وقد أعلن الوزير عن تبرع استراليا بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى برنامج الزمالات الجديد الخاص بالدبلوماسية الوقائية والذي يخطط اليونيتار للبدء به عام ١٩٩٣، وذلك كدليل على اقتناع استراليا بقيمة التدريب في ميدان الدبلوماسية الوقائية. وحثت الدول الأعضاء الأخرى الملتزمة بمبادئ الدبلوماسية الوقائية على الانضمام إلى استراليا في دعمها لذلك البرنامج.

٦٥ - وقالت إن وفدها يعلق الأهمية أيضا على تقديم اليونيتار لبرامج تدريبية تساعد ممثلي الدول الأعضاء على المشاركة بصورة فعالة في العملية المتعددة الأطراف. وأعربت عن ارتياح استراليا لأن اليونيتار قد بدأ تقديم التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والوصول إلى مصارف بيانات الأمم المتحدة وأعربت عن الأمل في استمرار هذه الأنشطة.

٦٦ - كذلك أعربت عن ارتياح وفدها بأن الأمين العام قد قدم مجموعة من التوصيات المحددة الرامية إلى معالجة صعوبات اليونيتار المالية. ومع أن وفدها يؤيد الاتجاه العام لهذه القرارات من حيث المبدأ فإنه يحتفظ بحقه في التعليق عليها عندما تتناول الهيئات المعنية التوصيات المتعلقة بدين اليونيتار.

٦٧ - السيد هيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنى على الأمين العام لتدابيره الرامية إلى إلغاء وظيفة وكيل الأمين العام لليونيتار في شباط/فبراير ١٩٩٢. وأعرب عن تأييد وفده بقوة لدعوة الأمين العام إلى تمويل الأنشطة التدريبية للمعهد عن طريق التبرعات ومنح الأغراض الخاصة وهو ما يقتضيه النظام الأساسي للمعهد.

٦٨ - وانتقل إلى التوصية المتعلقة بنقل اليونيتار إلى جنيف فقال إن وفده يعتقد بوجوب القيام بتقييم شامل لجميع التكاليف المحتملة التي سينطوي عليها هذا النقل. فهذه التكاليف ينبغي أن تراعي توصية الأمين العام الرامية إلى تخفيض كبار الموظفين وإعادة توزيعهم.

٦٩ - وفيما يتعلق بدين المعهد، قال إن وفده يعارض تخصيص أية أموال في الميزانية العادية لتمويل اليونيتار؛ ويشمل هذا الاعتراض التزامات المعهد لعام ١٩٩٢ وإلغاء ديونه وأية تكاليف للفترة الانتقالية.

٧٠ - واختتم قائلا إنه مع أن الولايات المتحدة تسلم بأن اليونيتار يمر بمرحلة حرجة، فإن من الخطأ مساندة المعهد بأموال الأمم المتحدة.

٧١ - السيد ببداتوس (اليونان): تساءل عما إذا كان مجلس أمناء المعهد قد أيد تقرير الأمين العام. كذلك طلب توضيحا حول نقل المعهد إلى جنيف ومن ثم إلى تورين وسأل عن الأنشطة التي ستنقل إلى تورين. ورأى أن من الواجب النظر بصورة أكثر تعمقا في مسألة نقل اليونيتار إلى جنيف.

٧٢ - السيد رمضان (مصر): أشار إلى التقارير الواردة في A/47/458 و A/47/14 وطالب باتخاذ الخطوات فورا لحل الصعوبات المالية التي تواجه اليونيتار؛ ورأى أن دين اليونيتار البالغ ١٠ ملايين من الدولارات إنما ترتب على امتناع الدول الأعضاء عن دفع مساهماتها طالما استمر الغموض يحيق بمستقبل المعهد. وأعرب عن تقدير وفده لأنشطة المعهد التدريبية في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف، لا سيما تلك التي أجريت في نيويورك، والتدريب الذي قدمه المعهد في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبرامج الخاصة والخدمات الاستشارية. وشدد بصورة خاصة على الدور الحاسم الذي لعبه المعهد في تنظيم الحلقات الدراسية بالاشتراك مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي في واشنطن.

٧٣ - وقال إن مصر تعتبر أن من الأهمية بمكان الاحتفاظ بمكتب لليونيتار في نيويورك بغية مواصلة هذه الأنشطة. وأعرب عن استعداد مصر من جانبها للنظر في الاقتراح الوارد في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (A/47/458) فهذا أسلوب مناسب لحل مشكلة ديون المعهد وضمان أدائه لالتزاماته. ودعا إلى تنويع آليات تمويل المعهد ومنظومة الأمم المتحدة ككل بغية تحقيق الاستقرار وإلى أن تتضمن هذه الآليات المساهمات المالية والإعانات من الميزانية العادية والمنح.

٧٤ - السيدة سكوت (جامايكا): تكلمت باسم بلدان الاتحاد الكاريبي، فشددت على الأهمية التي تعلقها هذه البلدان على تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب كوسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي الحقيقي؛ وقالت إن هذه البلدان تدرك قيمة الأعمال التي قام بها المعهد خلال السنتين من خلال مجموعته الواسعة من الأنشطة التدريبية المتعددة التخصصات، وهي تلاحظ تزايد الاعتماد على التعاون فيما بين الوكالات وعلى اللامركزية وهو ما أدى إلى إجراء الدورات على الصعيدين القطري ودون الإقليمي.

٧٥ - وتساءلت كيف يمكن تلبية احتياجات الدول الأعضاء وبعثاتها الدائمة واحتياجات الأمانة العامة إذا صفي مكتب نيويورك تدريجيا. ومع أنه قد ورد ذكر ما يعتزم من مواصلة توفير البرامج التدريبية في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة، فإنه لم توفر أية معلومات واضحة في هذا الصدد وتشك بلدان الاتحاد الكاريبي عما إذا كان من الممكن الحصول على برامج بنفس النوعية والكمية التي كان يقدمها المعهد باعتباره هيئة مستقلة.

٧٦ - وفيما يتعلق باقتراح إقامة علاقات وثيقة مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية لتنفيذ الجانب الأعظم من أنشطة اليونيتار التدريبية في ذلك المركز، قالت إن وفود الاتحاد الكاريبي تتساءل كيف يمكن لمثل هذا الارتباط أن يملأ الفراغ الذي سيتركه النقل المقترح كما أنها تتساءل بصورة خاصة كيف يمكن لبعثاتها الدائمة أن تستفيد من البرامج التي يفترض أنها مصممة لتلك البعثات، وعما إذا

(السيدة سكوت، جامايكا)

كانت الموارد الوافية قد حددت لتيسير إمكانية الوصول هذه أو إذا كان هناك سيناريوهات أخرى قد نظر فيها.

٧٧ - وأضافت قائلة إن وفود الاتحاد الكاريبي تشكك بالافتراض القائل بأن التبرعات ستأتي لليونيتار إذا نقل إلى مكان آخر. فمشاكل المعهد تأتي من الغموض المالي ولا يبدو أن تعديلات ولاية المعهد ومكانه هي الحل المناسب.

٧٨ - السيد كولكه (اليابان): قال إن بلده يقدر منذ زمن طويل أعمال المعهد التي استفادت منها البلدان النامية بشكل خاص؛ واعترافا بهذه المساهمة فإن بلده عمد دائما إلى تأييد أنشطة المعهد بتبرعات لليونيتار قدرها ٠٠٠ ١٠٠ دولار كل سنة. ودعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتخلص من الدين الكبير الذي يدين به اليونيتار للأمم المتحدة.

٧٩ - وفيما يتعلق ببرامج المعهد البحثية قال إن وفده يرى وجوب مواصلة الاستعراض الحالي وإن إمكانية وقف أنشطة المعهد كليا في هذا المجال ينبغي ألا تستبعد على ضوء اتساع أنشطة البحوث التي تنفذها هيئات الأمم المتحدة الأخرى واحتمال الازدواج.

٨٠ - وانتقل إلى تقرير الأمين العام (A/47/458)، فأعرب عن تأييد وفده للتوصية الداعية إلى تمويل أنشطة اليونيتار التدريبية عن طريق التبرعات ومنح الأغراض الخاصة. كذلك يؤيد وفده الاقتراح الداعي إلى نقل اليونيتار إلى جنيف ووقف جميع الأنشطة التدريبية في نيويورك إلا ما يتعلق منها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأعرب عن الاعتقاد بأنه، بينما يوافق على وجوب مواصلة برامج المعهد التدريبية في جنيف بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، ينبغي توضيح دور مكتب جنيف والعلاقة بين المؤسستين ولذا فإن وفده يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة حول الترتيبات التي ستلزم لضمان التعاون وحول أثر هذا التعاون الجديد على موارد مركز تورين ومرافقه.

٨١ - وانتقل إلى موضوع البرامج التدريبية في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف فأعرب عن موافقة وفده على وجوب استمرارها تحت رعاية الأمم المتحدة وتمويلها من حيث المبدأ عن طريق التبرعات. ورحب بعزم الأمين العام على الاضطلاع باستعراض شامل في سياق ما يجري من إعادة تشكيل للأمانة العامة. وفي هذا الصدد دعا إلى النظر بصورة جادة في إمكانية نقل أنشطة المعهد البحثية إلى جامعة الأمم المتحدة.

(السيد كولكه، اليابان)

٨٢ - وأعلن أن اليابان تؤيد الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام والقائل بوجوب استيلاء الأمم المتحدة على مبنى اليونيتار في نيويورك كمقابل لإلغاء دينه الذي يزيد عن ١٠ ملايين من الدولارات.

٨٣ - السيد نياميكيه (غانا): ذكر بأن الجمعية العامة في قرارها ٤٦/١٨٠ طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن مشكلة ديون المعهد على أن يتصدى لمسائل مثل اختصاصات المعهد وبرامجه وتمويله وترشيده وموقعه وإمكانياته وحلوله. وهذا التقرير معروض على اللجنة في الوثيقة (A/47/458).

٨٤ - ومع أن الأمين العام قد خفض رتبة وظيفة رئيس المعهد فأصبحت مديرا تنفيذيا واستنتج أن الطريق الأفضل لحل مشكلة ديون المعهد هو استيلاء الأمم المتحدة على مبنى اليونيتار في نيويورك مقابل إلغاء دينه وتغطية التزاماته المالية لعام ١٩٩٢، فإنه في رأي وفده قد تجاهل كثيرا من الطلبات الواردة في القرار من قبيل تلك المتعلقة بالتعاون مع مجلس الأمناء والتشاور مع الحكومات في إعداد التقرير وجدوى الاستفادة من المعهد لأغراض عمليات حفظ السلم.

٨٥ - وقال إن الأمين العام قدم بدلا عن التحليل نتائج مختلفة تتعلق بحل مشكلة الدين، من قبيل نقل مكتب نيويورك إلى الأمم المتحدة مقابل إلغاء الدين ونقل اليونيتار إلى جنيف وإقامة صلات وثيقة مع مركز التدريب الدولي في تورين.

٨٦ - وقال إنه كان على الأمين العام قبل أن يقرر نقل اليونيتار المصغر إلى جنيف أن ينظر فيما يمكن اتخاذه من ترتيبات لمواصلة برامجه، وهي برامج لها فائدتها الكبرى بالنسبة للبلدان النامية. فقد حصل المعهد سنة بعد سنة على تأييد لولايته ولكنه لم يزود بالموارد المالية الوافية على الرغم من أن برامجه وأنشطته حظيت بتقدير البلدان جميعها. وناشد البلدان التي توقفت عن المساهمة في اليونيتار أن تبدأ ذلك من جديد.

٨٧ - وذكر أن هناك تقريرين قد صدرا استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٠. وقد راعى التقرير الأول الذي وزعت منه نسخ مسبقة روح القرار وحرفه. على أن ذلك التقرير اختفى في ظروف غامضة ليستعاض عنه فيما بعد بالتقرير الوارد في الوثيقة A/47/458 وهو تقرير غير مقبول إطلاقا لدى وفده لأنه لا يستجيب للطلبات المحددة في القرار.

٨٨ - ونبه إلى أن التقرير لا يبين كيف يمكن لوحدات أخرى في الأمانة العامة أن تؤدي اختصاصات المعهد. فإصلاح المعهد ينبغي أن يمكن من استيعاب التكاليف الأساسية لبعض الموظفين وغير ذلك من نفقات إدارية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة. كذلك فإن نقل بعض أنشطة اليونيتار التدريبية إلى المركز التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين له أيضا آثار ستترتب عليه في الميزانية.

(السيد ناميكيه، غانا)

٨٩ - وقال إن وفده يقترح أن يؤذن للأمين العام بأن يستكمل المهمة التي أوكلها إليه قرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٦ وأن يرفع تقريرا عن تحليله وتوصياته إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وفي الوقت الحاضر يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تغطية التكاليف الإدارية للمعهد في إطار الميزانية العادية.

٩٠ - السيد ويبيسونو (اندونيسيا): قال إن وفده قد استعرض الخيارات المعروضة في تقرير الأمين العام عن اليونيتار (A/47/458) وهو منفتح أمام أية اقتراحات قد تتمخض عنها المناقشات الجارية. واستدرك فقال إنه نظرا للتغير السريع في الأوضاع الدولية فإن مهمة المعهد التدريبية لا غنى عنها وينبغي تعزيزها لا إنقاصها. وعلى هذا وبينما لا يعارض وفده الترشيد فإنه يعتبر أن من اللازم أن يحافظ المعهد على وجود في نيويورك ولا سيما في ميدان التدريب والبحوث المتعلقة بالتدريب. ففي عصر التغيير العميق هذا تحتاج الأمم المتحدة لمؤسسات من قبيل اليونيتار تمكنها من زيادة فعالية الدول الأعضاء وقدراتها التفاوضية. وفي هذا السياق فإن وفده يرحب بالقرار الرامي إلى توسيع أنشطة اليونيتار التدريبية بحيث تشمل ميدان حفظ السلم وصنع السلم.

٩١ - السيد كلافيخو (كولومبيا): قال إنه على الرغم من أن كثيرا من البلدان النامية، بما في ذلك كولومبيا، قد استفادت من اليونيتار فإن المسألة لا تكمن في وجوب الاستمرار في توفير هذه الفوائد ولكن في تكلفتها وفي الهيكل الإداري القادر على القيام بذلك على أفضل وجه. وأضاف أن من الضروري التمييز بين الاختصاصات التي ستنفذها الأمانة العامة، كما أن من الضروري التساؤل عما إذا كان الهيكل الحالي للأمانة العامة هو الأنسب. وأعلن أن وفده يؤيد الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام حول إعادة تشكيل اليونيتار في الإطار العام للكفاءة الإدارية والجدوى المالية.

٩٢ - وقال إن المناقشات التي تجري حول اختصاصات هيئات الأمم المتحدة تميل إلى الخلوص إلى استنتاج مفاده أنه لا يوجد أموال لهذه الاختصاصات وعندما يحدث ذلك فإن السؤال الذي يجب أن يسأل هو التالي: ما هي تكاليف الفرصة؟ وأكد أن أفضل طريق لكي تنفذ مؤسسة مثل اليونيتار لواجبها إزاء البلدان النامية إنما يكون في قيامها بأعمالها التدريبية في الميدان، أو بعبارة أخرى توفير التدريب أثناء العمل في البلدان نفسها.

٩٣ - وأعرب عن تأييد وفده لاقتراح الأمين العام القاضي بربط اليونيتار بمركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين وبتمويل هذه الأنشطة من التبرعات مع أنه يعرب عن أسفه لأن ديون المعهد ستتحملها الميزانية العادية للمنظمة.

٩٤ - الرئيس: قال إن المدير التنفيذي لليونيتار، ووكيل الأمين العام لشؤون الإعلام الذي سيتحدث باسم الأمين العام، سيجيبان خلال الجلسة القادمة للجنة على مختلف التعليقات التي أبدتها الوفود بخصوص بند جدول الأعمال الذي يجري النظر فيه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٦